التنسيق بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة

حجم الدين العام ينخفض إلى (٢٢٥) مليار ريال

التوجيهات السامية الكريمة ومقدارها (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات ريال.

ب – الاستمرار في تنفيذ (الخطة الوطنية للعلوم والتقنية) التي تصل تكاليفها إلى أكثر من (٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية مليارات وثلاث مئة مليون ريال، وسوف يؤدي تنفيذها – بإذن الله – إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

جـ – الاستمرار في الإنفاق على (الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات) التي تمثل أحد أهم روافد (المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية) الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ بتكاليف بلغت (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة مليارات ريال، وصدور سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق.

وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي بدأت فعلاً بتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية (٦٨) جهة، كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية ومواقع الجهات الحكومية (٢٧٠) خدمة الكترونية تقدم من (٦٦) جهازاً حكومياً.

وفيما يتعلق بنظام (سداد) فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٩) جهة ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (٧٩) جهة منها (٣٩) جهة حكومية.

رابعاً : تطورات الاقتصاد الوطني:

الناتج المحلي

١ ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وثلاث مئة وأربعة وثمانين ملياراً وأربع مئة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (٢٢,٣) بالمئة نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٥,٥) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٠,٢) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٨٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٠,١٥) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي انخفاضاً نسبته (٦,٤) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بنسبة (٣) بالمئة حيث يُتَوَقَّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٥٤) بالمئة، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا النمو في الناتج المحلي تعزى للإنفاق الاستثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٢,٢) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٣,٣٥) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٩) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٢) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٨) بالمئة.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٧,٨) بالمئة بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

المستوى العام للأسعار

٢ ـ المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) نسبته (٤,٤) بالمئة عمّا كان عليه في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٤) بالمئة في عام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

التجارة الخارجية

٣ ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) (٦٩١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وواحداً وتسعين ملياراً وست مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٤١) بالمئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٠١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وواحد مليار وسبع مئة وخمسين مليون ريال بانخفاض نسبته (١٦,٤) بالمئة عن العام المالي السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٥) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٣٠١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وواحد مليار وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٢١) بالمئة عن العام المالي السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعين ملياراً وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٥٠,٩) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٧٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وسبعون ملياراً وسبع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستة وتسعون ملياراً ومئتا مليون ريال للعام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) بانخفاض نسبته (٨٤,٥) بالمئة.

التطورات النقدية

٤ ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) نمواً نسبته (٨) بالمئة. وفي ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني حيث ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٨,٢) بالمئة، كما انخفض إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٥,٧) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢٤,١) بالمئة لتصل إلى (١٦٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثة وستين ملياراً وست مئة مليون ريال.

السوق المالية

٥ – السوق المالية:

واصلت هيئة السوق المالية خلال العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية في السوق المالية وتطويرها وتعزيز العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين.

ففي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية وافقت الهيئة على طرح (١٠) عشر شركات للاكتتاب العام بمبلغ يقارب (٢٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وعشرين ملياراً وست مئة مليون ريال، ورخصت لـ (٢٤) صندوقاً استثماريا. ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة، تم التحقيق في (١٢٩) حالة من حالات يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية.

كما أصدرت الهيئة تراخيص لـ (١٤) شركة جديدة لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة ليرتفع بذلك العدد الإجمالي المرخص له إلى (١٢٤) شركة.

ولتعزيز الشفافية والإفصاح أصدر مجلس الهيئة تعديلاً للائحة حوكمة الشركات، وأنشئت إدارة حوكمة الشركات، ووضعت الإستراتيجية اللازمة لرفع مستوى الوعي بالحوكمة.

وفي إطار دور الهيئة في تنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية أقيمت حملة معارض توعوية متنقلة في (١٩) مدينة ومحافظة وطبع أكثر من مليون كتيب من كتيبات توعية المستثمر الإثني عشر، ووزعت على المستثمرين في صالات التداول والمؤتمرات والجامعات وغيرها، كما وزعت مطويات تحذر مّما يعد من أنواع التلاعب والتضليل.

تطورات أخرى

٦ ـ تطورات أخرى:

أ – أوضح تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠٠٩م) أن المملكة واجهت الأزمة المالية العالمية الحالية بأساسيات اقتصادية قوية وعملت على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية القطاع المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص. كما أثنى أعضاء مجلس الصندوق على الإجراءات التي اتخذتها المملكة لتعزيز السيولة المصرفية وتحقيق الاستقرار في سوق المعاملات بين البنوك والتحرك الذي قامت به الحكومة على مستوى المالية العامة لتخفيف أثر الركود الاقتصادي العالمي.

ب– رغم ما يمر به الاقتصاد العالمي من ظروف صعبة فقد أبقت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمملكة عند مستوى (AA-)، وأكد التقرير على متانة الوضع المالي للحكومة بفضل ميزان المدفوعات القوي ونجاح الخطط الإصلاحية والإنفاقية للحكومة. وستعزز هذه النتائج ـ بإذن الله ـ المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل بتكلفة أقل.

جـ – تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (٢٠١٠م) تصنيف المملكة في المرتبة (١٣) الثالثة عشرة من بين (١٨٣) مئة وثلاث وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها متقدمة من المركز (١٦) السادس عشر الذي حققته في عام (٢٠٠٩م).

د – تمت الموافقة على بعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل نظام صندوق التنمية الزراعية، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ونظام أندية السيارات والدراجات، وتنظيم المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، وتنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة، واللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وأسرهم ، والخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، ومنح المستثمر في بعض مناطق المملكة حوافز ضريبية، والقواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء وحدات التدريب غير الربحية في مجال التدريب التقني والمهني، والقواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وآلية عمل لجنة المساهمات العقارية.

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيمْ عليها نعمة الأمن والاستقرار ■

استمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضاء وعلى الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم

المليك يصل الرياض قادماً من روضة خريم

الرياض – واس

وصل بحفظ الله ورعايته خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الرياض مغرب يوم الجمعة ١ محرم ١٤٣١هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩م قادماً من روضة خريم بعد أن قضى فيها – أيده الله –عدة أيام.

وكان في استقبال الملك المفدى لدى وصوله ، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلمان بن عبدالعزيز ومعالي نائب رئيس الحرس الوطني المساعد الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز التويجري ومعالي نائب رئيس الديوان الملكي الأستاذ خالد بن عبدالرحمن العيسى وعدد من المسؤولين.

وقد وصل في معية خادم الحرمين الشريفين – أيده الله –صاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن ناصر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن عبدالله بن عبدالعزيز والشيخ مشعل العبدالله الرشيد ومعالي رئيس الديوان الملكي الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري ومعالي رئيس الشؤون الخاصة لخادم الحرمين الشريفين الأستاذ إبراهيم بن عبدالرحمن الطاسان ومعالي قائد الحرس الملكي الفريق أول حمد بن محمد العوهلي ومعالي رئيس شؤون المواطنين بالديوان الملكي الأستاذ محمد بن عبدالله السويلم.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود قد غادر روضة خريم في وقت سابق اليوم نفسه.

وكان في وداع الملك المفدى عدد من المسؤولين.

حفظ الله خادم الحرمين الشريفين في سفره وإقامته ■

خادم الحرمين الشريفين يستقبل الأميرين فيصل وتركي بن سعود ومحافظ عنيزة

روضة خريم – واس

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – في روضة خريم يوم الجمعة ١ محرم ١٤٣١هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩م صاحب السمو الأمير فيصل بن سعود بن محمد آل سعود وصاحب السمو الأمير تركي بن سعود بن محمد آل سعود اللذين أعربا عن شكرهما وتقديرهما للملك المفدى على عزائه ومواساته لهم بوفاة والدتهم.

وقد دعا خادم الحرمين الشريفين الله عز وجل أن يتغمد والدتهم بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وأصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وعدد من المسؤولين.

كما استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – اليوم نفسه في روضة خريم محافظ عنيزة مساعد بن يحيى السليم وعددا من أهالي المحافظة.

وخلال الاستقبال تشرف محافظ عنيزة بتقديم شجرة الغضا وجذع من جذوعها هدية لخادم الحرمين الشريفين مبيناً أنه زُرِعَ منها هذا العام (٦٥) ألف شتلة.

وقد أعرب الملك المفدى عن شكره وتقديره للجميع داعياً إلى بذل المزيد من هذه الأعمال خدمة للبيئة.

بعد ذلك التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وأصحاب السمو الملكي الأمراء وعدد من المسؤولين ■